

مساهمة التمويل التأجيري في دعم المشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس
**The Contribution of Leasing Finance to Supporting Investment Projects and
 Achieving Economic Growth: A Case Study of Tunisia**

بوعزيز رميساء¹، بوجعادة إلياس²

¹ مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، r.bouaziz@univ-skikda.dz

² مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، l.boudjaada@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/04/24

تاريخ الاستلام: 2025/03/13

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل التأجيري في دعم المشاريع الاستثمارية في تونس وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تمت الاستعانة بتقرير التمويل التأجيري لبورصة تونس. توصلت الدراسة إلى أن قطاع التمويل التأجيري في تونس يتميز بالمرونة بفضل الدعم المستمر للدولة، حيث ساهمت المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف هذا القطاع في تحقيق نموا اقتصاديا وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*) إلى 3.1 بالمئة في عام 2021، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه التقنية التمويلية كبديل أو مكمل للقروض الكلاسيكية لدعم المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في تونس.

كلمات مفتاحية: التمويل التأجيري، المشاريع الاستثمارية، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: E5، E22، F43

Abstract:

this study aims to underscore the significance of leasing finance in supporting investment projects in Tunisia and fostering economic growth. A descriptive-analytical methodology was adopted, relying on the Leasing Finance Report published by the Tunis Stock Exchange.

The findings reveal that the leasing sector in Tunisia demonstrates a notable degree of flexibility, primarily due to sustained governmental support. Investment projects financed through this mechanism have positively contributed to economic performance, with the Gross Domestic Product (GDP) reaching 3.1% in 2021. Consequently, leasing finance emerges as a viable alternative or complementary instrument to conventional loans in promoting investment initiatives and stimulating economic growth in Tunisia.

Keywords: Leasing, investment projects, Economic growth.

JEL Classification: E5، E22، F43.

1. مقدمة:

يعد التمويل من أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تتمثل هذه الوظيفة في امداد المشاريع الاستثمارية بمختلف الموارد المالية، فلا بد لصاحب المشروع أو المدير المالي تحديد توليفة تمويل مناسبة للمشروع بأقل تكلفة ممكنة، حيث يمكن للمؤسسة أو المستثمر الاعتماد على التمويل الذاتي، القروض البنكية والأسواق المالية، وتعتبر هذه الآليات كلاسيكية، كما توجد آليات تمويل مستحدثة لقت رواجاً لدى رجال الأعمال ومختلف المؤسسات الاقتصادية في العالم، أهمها التمويل التأجيري أو القرض الايجاري والذي يقوم على أساس عقد قانوني بين طرفين على الأقل، حيث الطرف الأول يتمثل في المؤجر والمالك القانوني للأصول المراد تأجيرها، أما الطرف الثاني فهو المستفيد ويدعى بالمستأجر، حيث هذا الأخير ملزم بدفع أقساط دورية مقابل انتفاعه من الأصل محل عقد تمويل تأجيري خلال مدة زمنية محددة في ذلك العقد.

من جهة أخرى يعد الاستثمار نشاط يتمثل في استغلال مختلف الموارد المادية، المالية والبشرية من أجل انجاز مختلف المشاريع وتحقيق عوائد مالية، حيث يعتبر نجاح المشروع الاستثماري أساس تحقيق أهداف المؤسسات الاقتصادية والحكومية، لذلك سعت مختلف الدول ومن بينها تونس إلى تحسين مناخها الاستثماري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات تمويلية، خاصة مع عدم وجود ضمانات لذا اتجهت إلى صيغ مستحدثة وعلى رأسها التمويل التأجيري، كما أن المؤسسات الكبيرة أيضاً تلجأ لهذه الصيغة التمويلية لدواعي الحصول على التكنولوجيا الحديثة لدعم مشاريعها الاستثمارية التي تتطلب التجديد، والتالي تحقيق نمو مستمر في الاقتصاد.

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

"هل يساهم التمويل التأجيري في دعم المشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي في تونس؟"

2.1 فرضيات البحث:

يرتكز بحثنا هذا على فرضية مفادها أن التمويل التأجيري يساهم في دعم المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في تونس.

3.1 أهداف الدراسة:

- 1- معرفة أهم مزايا التمويل التأجيري وعيوبه؛
- 2- معرفة واقع التمويل التأجيري في تونس؛
- 3- تبيان مدى مساهمة التمويل التأجيري في دعم المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في تونس.

4.1 المنهج المعتمد: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في كلا القسمين النظري والتطبيقي، من خلال عرض مفهوم التمويل التأجيري وابرار مختلف مزاياه وعيوبه وأنواعه بالإضافة إلى تعريف المشروع الاستثماري وأهدافه مع التطرق إلى التنمية الاقتصادية، أيضاً عرض واقع التمويل التأجيري في تونس، ومدى مساهمته في دعم مختلف الاستثمارات والنمو.

5.1 أقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، القسم الأول تم التطرق فيه إلى مفهوم التمويل التأجيري والمشاريع الاستثمارية والنمو الاقتصادي، أما القسم الثاني فقد تم فيه عرض واقع التمويل التأجيري في تونس ودوره في دعم المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

2. الإطار النظري حول التمويل التأجيري، المشاريع الاستثمارية والنمو الاقتصادي:

يعتبر التمويل التأجيري أو الاعتماد الإيجاري أحد التقنيات الحديثة الرائجة في العالم نظراً لأهم المزايا التي يوفرها لكل أطراف عملية الإيجار وكذا المنفعة الاقتصادية التي يحققها، فمن خلال هذا المحور سيتم تناول مفهوم كل من التمويل التأجيري، المشاريع الاستثمارية والنمو الاقتصادي.

2.1. التمويل التأجيري:

أ. تعريف التمويل التأجيري:

تعددت تعريفات التمويل التأجيري من مفكر إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، منها:

تعريف جمعية تأجير المعدات في المملكة المتحدة: "التأجير هو عقد يبرم بين المؤجر ومستأجر لاستئجار أصل معين يختار بواسطة المستأجر عن المصنع أو المورد لهذا الأصل، ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المستأجر ويقوم المستأجر بحيازة هذا الأصل واستعماله مقابل أجرة محددة خلال مدة معينة". (معراج و حاج، 20، صفحة 62)

التعريف الاقتصادي للتمويل التأجيري: "التأجير هو عقد يلتزم من خلاله أحد الطرفين (المستأجر) بدفع سلسلة من المدفوعات الدورية للطرف الآخر (المؤجر) مقابل استخدام أصل معين. تتجاوز هذه المدفوعات السعر الإجمالي لشراء الأصل، موضوع العقد، وعادة ما تمتد لتشمل الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل المكتسب" (ZAIDA , 2020, p. 63)

ومنه يمكن القول أن التمويل التأجيري هو عقد قانوني يتم فيه تأجير مختلف الأصول سواء منقولة أو غير منقولة (عقارية)، من طرف مؤسسات مالية أو بنوك والتي تدعى بالمؤجر إلى الطرف المستفيد من الأصل المأجور وهو المستأجر حيث يكون هذا الأخير ملزماً بدفع أقساط دورية يحددها العقد.

ب. أنواع التمويل التأجيري:

يمكن تقسيم التمويل التأجيري إلى عدة أنواع حسب المعايير التالية:

✓ حسب معيار نقل الخطر:

وينقسم إلى نوعين:

التمويل التأجيري التشغيلي: وهو عبارة عن عقد قصير الأجل تقع فيه أعباء الصيانة والمخاطر على عاتق المؤجر، مع إمكانية إلغائه من قبل المستأجر وقتما يشاء.

التمويل التأجيري المالي: يعتبر التمويل التأجيري مالياً إذا تم تحويل كل الحقوق والالتزامات، المنافع والمساوئ، والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل موضوع العقد إلى المستأجر، حيث تكون فترة عقد التمويل التأجيري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة نفقات رأس المال، وكذلك مكافأة هذه الأموال المستثمرة. (بورحلة، 2020، صفحة 55)

✓ حسب معيار الأصل موضوع العقد:

وينقسم إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

التمويل التأجيري للمنقولات: يتمثل في تأجير أصول منقولة مشتركة كالعتاد والآلات والوسائل الإنتاجية من طرف مؤسسة قرض الإيجار، حيث يحق للمستأجر تملك كلي أو جزئي للأصل محل العقد وذلك بدفع قيمة محددة مسبقاً، والتي تأخذ بعين الاعتبار الدفعات المسددة للإيجارات. (طالبي، 2011، صفحة 89)

التمويل التأجيري للعقارات: ويتمثل هذا النوع في تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من عقارات حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت هي بنائها وتسليمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار، وفي نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول النهائي على الأصل، وتتراوح مدة التمويل بهذا النوع من الاستئجار ما بين 8 و15 سنة وقد تصل إلى 20 سنة. (عياش و مناصرة، 2014، صفحة 290)

التمويل التأجيري للحقوق المعنوية: ويقصد به تأجير الاسم إذا كانت له قيمة تجارية، تأجير حقوق الملكية الأدبية والصناعية والفنية والتجارية، فيؤجر حق المؤلف وحق المخترع، ويعتبر بعض الفقهاء أن تنازل المخترع عن حقه مدة معينة يعتبر إيجارا. (أبو العلا، 2005، صفحة 88)

✓ حسب معيار الجنسية:

وينقسم إلى نوعين أساسيين: (زريق، 2017، صفحة 71):

التمويل التأجيري المحلي: يستوجب فيه أن تكون الإقامة في نفس البلد لكل أطراف عقد التمويل التأجيري، وحتى إذا كان المؤجر أجنبيا مقيما في بلد المستأجر يصبح نشاطه التمويلي محليا بحكم خضوعه لأحكام وقوانين الدولة التي يعمل فيها.

التمويل التأجيري الدولي: في هذه الحالة يستلزم أن يكون بلد الإقامة مختلف لكل من المؤجر والمستأجر، وحتى المورد أيضا يمكنه أن يحدد ذلك، فإذا كان هذا الأخير مقيما في بلد آخر يكون قرض الإيجار دوليا وينجر عنه عدة صعوبات بسبب خضوع الأطراف الثلاثة لتشريعات قانونية ومحاسبية وجبائية مختلفة، وفي حالة إقامة المؤجر والمستأجر في نفس البلد والمورد مقيم في بلد آخر فسنكون بصدد الحديث عن قرض إيجار دولي كذلك كقروض التصدير مثلا.

ج. مزايا وعيوب التمويل التأجيري:

يمكن ابراز أهم مزايا وعيوب التمويل التأجيري في الجدول التالي:

الجدول 1: مزايا وعيوب التمويل التأجيري

المزايا	العيوب
<u>بالنسبة للمستأجر:</u> - تمويل كلي للاستثمار بنسبة 100%. - مصدر بديل للاقتراض يتميز بليوننة تتلاءم مع حاجيات المتعاملين الاقتصاديين. - سرعة الحصول على التمويل في شكل عيني من خلال الاستفادة من الأصول الرأسمالية. - تسهيل عملية الإحلال والتجديد لمواكبة التطورات التكنولوجية. - تحقيق مزايا جبائية نتيجة قابلية الأقساط الإيجارية للخصم من النتيجة الخاضعة للضريبة.	<u>بالنسبة للمستأجر:</u> - زيادة تكلفة الاستئجار في الأجل الطويل عن تكلفة الشراء والتملك حيث تشكل التكلفة المرتفعة العامل الأكثر سلبية بالنسبة للمستأجر، فمبلغ أقساط الإيجار يتضمن: - تكلفة رأس المال المستثمر. - مكافأة الخدمة المقدمة المتمثلة في سرعة التمويل الكامل. - اهتلاك الاستثمار. - مصاريف تسيير إضافية ناتجة عن العلاقة الثلاثية (مستأجر، مؤجر، مورد)
<u>بالنسبة للمؤجر:</u> - المردودية العالية من خلال الأقساط الإيجارية المدفوعة. - تحقيق فوائد ضريبية واضحة كتخفيض الضريبة على الأرباح	<u>بالنسبة للمؤجر:</u> تعرض المؤسسة المؤجرة للخسارة في حال عجز المستأجر عن سداد المستحقات اللازمة خلال مدة العقد (خطر انخفاض قيمة

والتخفيض من الأعباء الجبائية. بالنسبة للمورد: -زيادة نسبة المبيعات والتحويل السريع لقيمة الأصل المباع.	رأس المال المتبقي).
--	---------------------

المصدر: (علالي و زغيب، 2017، الصفحات 45-46)

2.2 المشاريع الاستثمارية والنمو الاقتصادي:

في هذا الجزء سيتم التعرف على ماهية المشروع الاستثماري ومختلف أهدافه، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي.

أ. تعريف المشروع الاستثماري:

المشروع الاستثماري عبارة عن: "مزيج من الموارد البشرية وغير البشرية، مجتمعة في منظمة مؤقتة لتحقيق غرض محدد من أجل إنشاء خدمة أو منتج فريد، أو يمكن القول أنه مجموعة من الخطط التفصيلية التي تهدف إلى زيادة إنتاجية الشركة لزيادة الأرباح أو تقديم الخدمات، من خلال الاستخدام الأمثل للأموال في فترة زمنية معقولة". (Valencia & others, 2020, p. 166)

ب. أهداف المشاريع الاستثمارية:

تختلف أهداف المشاريع الاستثمارية حسب طبيعة ونوع المشروع فيما إذا كان مشروع خاص، عام أو مختلط: (الكناني، 2020، صفحة 106)

- المشروع الخاص: هدفه الأساسي تعظيم الربح وأيضاً تعظيم المبيعات في مختلف الأسواق، حيث يعتبر مؤشر نجاح لإدارة المشروع.

- المشروع العام (المملوك للدولة): يهتم أكثر بالأهداف التنموية والاجتماعية على حساب الأرباح التجارية، وتتمثل تلك الأهداف في توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة، توفير مناصب شغل، توفير النقد الأجنبي والعمل على تحقيق التنمية.

- المشروع المختلط: يهدف إلى تعظيم قيمة الأسهم وزيادة المردود المادي للمساهمين، بالإضافة إلى تحقيق موقع تنافسي في السوق بما يضمن له المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلد وتحسين الإنتاجية.

ج. النمو الاقتصادي: يتمثل النمو الاقتصادي في التزايد الطويل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ويتم قياسه بمؤشر الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهناك مقياس أدق وهو متوسط الدخل الفردي الذي يستعمل بالنسبة للدول التي إحصاءاتها المتعلقة بحجم السكان غير صحيحة. (ساطور، 20، صفحة 99)

وقد عملت تونس كغيرها من الدول على وضع إطار اقتصادي من أجل دعم الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي:

(وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، 2023)

✓ محيط اقتصادي ملائم من خلال:

- انفتاح على اقتصاد السوق؛
- التفتح على الاقتصاد العالمي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

✓ مقومات إيجابية للاستثمار والشراكة:

- قربها من السوق الأوروبية الكبيرة؛
- الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

- تمتع تونس بسمعة طيبة؛
- توفر نظام جبائي مشجع على الاستثمار؛
- هياكل مساندة ملائمة؛
- وجود منظومة متطورة للنقل؛
- توفر خطوط القروض.

✓ التسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

- عدم الازدواج الضريبي؛
- حماية الاستثمارات من خلال الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع مختلف الدول؛
- انضمام تونس للوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار من أجل تغطية المخاطر؛
- وانضمام تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من التسهيلات.

3. الدراسة التطبيقية لواقع التمويل التأجيري كأداة دعم للمشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي في تونس:

في هذا المحور تم التطرق إلى واقع قطاع التمويل التأجيري وإبراز دوره في دعم الاستثمارات وتحقيق النمو في تونس من خلال دراسة نشاط قطاع التأجير حسب تقرير بورصة تونس.

1.3. تقديم قطاع التمويل التأجيري ونشاطه في تونس:

يمثل الجدول (2) أهم المؤسسات النشطة في قطاع التمويل التأجيري في تونس كالتالي:

جدول 2: مؤسسات التمويل التأجيري في تونس

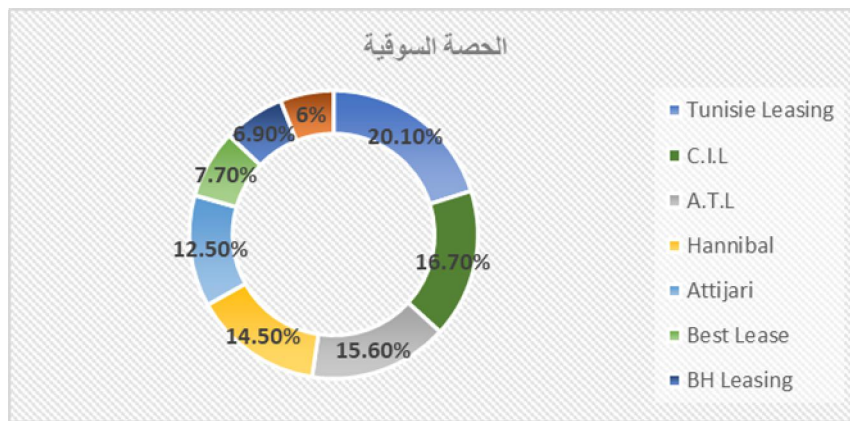
المؤسسة	تاريخ التأسيس	المساهمون الرئيسيون	رأس مالها (مليون دينار)
Tunisie Leasing	1984	Groupe Amen	54
Hannibal Lease	2001	Groupe Djilani	55
Arab Tunisian Leasing	1993	Arab Tunisian Bank	32.5
Attijari Leasing	1994	Attijari Bank	27.5
Compagnie International de Leasing	1992	Sté Générale Financière	25
Best Lease	1999	Al Baraka Bank	30
BH lease	1997	BH Bank	35
Arab International Lease	1996	BTK	25

المراجع: (1) MAC SA- Intermédiaire en Bourse, 2022, p. 1)

ويمثل الشكل الأول نصيب كل مؤسسة من مؤسسات قطاع التمويل التأجيري من الحصص السوقية في تونس خلال

السنة 2021 كما يلي:

الشكل 1: الحصص السوقية لمؤسسات التمويل التأجيري

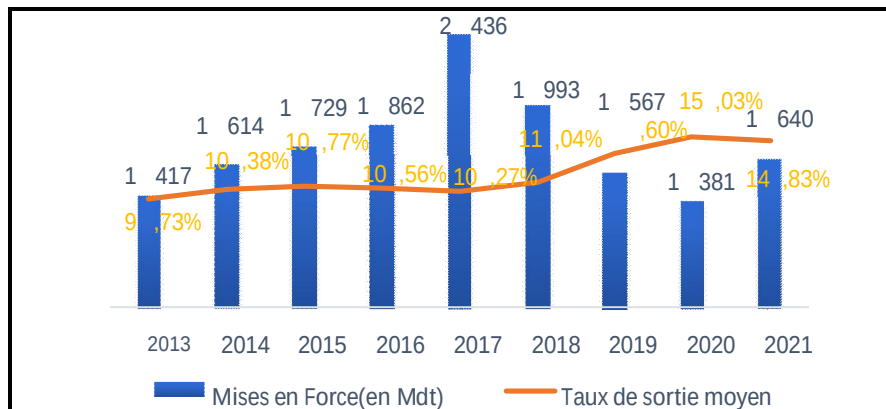


المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (MAC SA– Intermédiaire en Bourse, 2022, p. 1)

نلاحظ من خلال الشكل أن Tunisie Leasing اكتسحت المرتبة الأولى بحصة سوقية نسبتها 20.10%، تليها في المرتبة الثانية C.I.L بنسبة 16.17%، ثم في المرتبة الثالثة A.T.L بنسبة 15.6%، ثم تليها بقية المؤسسات المالية الأخرى، بينما أقل حصة هي 6% وكانت من نصيب BTK Leasing.

ويمثل الشكل الموالي نشاط قطاع التمويل التأجير المعبر عنه بـ (mise en force) ومعدل مخرجاته (Taux de sortie moyen):

الشكل 2: نشاط قطاع التمويل التأجير في تونس خلال الفترة (2021-20)



المراجع: (MAC SA– Intermédiaire en Bourse, 2022)

نلاحظ تذبذب نشاط المؤسسات المالية النشطة في قطاع التمويل التأجير وتأثرها بالأزمات المالية والصحية، حيث سجلت أعلى نشاط خلال سنة 2017، لكن انخفاض خلال الفترة (2018-2020).

يعود انخفاض حجم نشاط مؤسسات التمويل التأجير في تونس خلال 2018-2020 ثم ارتفاعه مرة أخرى

لأسباب موضحة كالتالي: (MAC SA– Intermédiaire en Bourse, p. 2)

- في عام 2018، شهد نشاط قطاع التأجير تأثراً واضحاً بالتوترات الشديدة على السيولة، والزيادات المتتالية في معدل الفائدة الرئيسي (+175 نقطة أساس سنة واحدة)، وتنفيذ إجراءات تنظيمية جديدة تؤثر على نشاط البنوك، وأخيراً تعليق معادلة النقد الأجنبي.

- بالنسبة لعام 2019، تسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، وانخفاض الطلب في بعض القطاعات (الصناعة التحويلية بشكل أساسي)، وتمديد المواعيد النهائية للدفع بين الشركات والدولة بالإضافة إلى زيادة تكلفة الموارد إلى تفاقم الوضع.

في عام 2021، قام البنك المركزي التونسي بتدابير الدعم لصالح القطاع مما ساهم في الانتعاش الاقتصادي الطفيف. حيث في منتصف عام 2020، قام البنك المركزي التونسي بإنشاء خط إعادة تمويل رئيسي لصالح شركات التأجير عبر البنوك بمعدل

هامش منخفض من أجل التعامل مع النقص الكبير في السيولة الناتج عن منح تأجيل المواعيد النهائية. من عملائهم على النحو المنصوص عليه في منشور البنك المركزي التونسي رقم 06-2020 ولكن أيضا لتلبية الطلبات اللاحقة، بعد الإغلاق، لإعادة تشغيل الآلة الاقتصادية، تم استخدام جزء كبير من هذه الموارد في عام 2021.

2.3. مساهمة التمويل التأجيري في دعم المشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي في تونس:

يمثل الشكل الموالي التطور الشهري لعمليات التمويل التأجيري (leasing transactions) بالمليار دينار في تونس خلال الفترة (2022-2017) حسب إحصائيات البنك المركزي التونسي:

الشكل 3: التطور الشهري لعمليات التمويل التأجيري بالمليار دينار في تونس خلال الفترة (2023-2017)

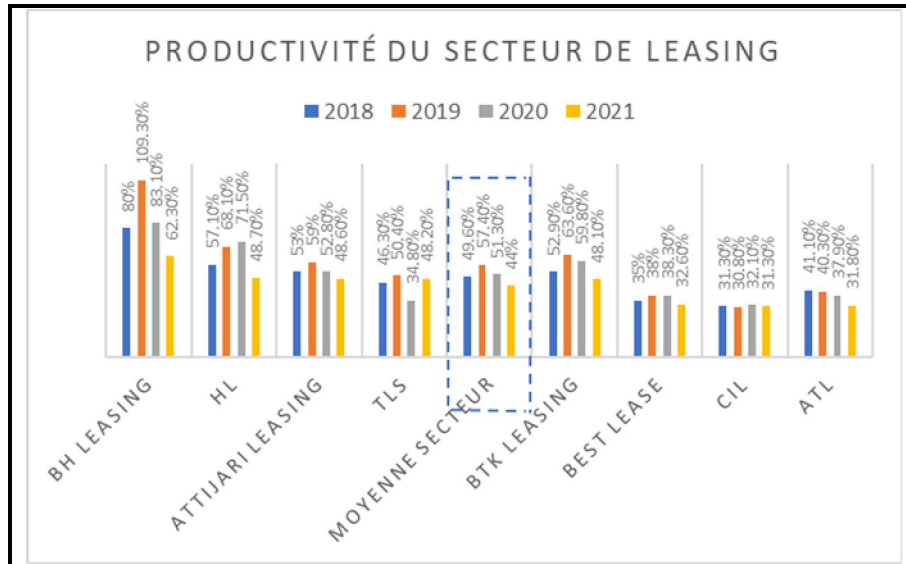


المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: (البنك المركزي التونسي)

نلاحظ من الشكل الموالي أن عمليات التمويل التأجيري الشهرية في تمويل مختلف المشاريع شهدت تذبذبا خلال الفترة (2021-2017)، لكن استجابة البنك المركزي تكون دوما حاضرة عند أي خلل أو تناقص في عمليات تلك التقنية التمويلية والتي تتأثر بشكل كبير بالأزمات العالمية، وما يؤكد ذلك هو عمليات التمويل التأجيري التي شهدت تناقص مستمر خلال الستة أشهر الأولى سنة 2020، ويرجع ذلك إلى الأزمة العالمية كوفيد، لكن تزايدت منذ شهر جويلية 2020 بفضل مساهمة البنك المركزي في إنعاش قطاع التمويل التأجيري من خلال دعم المؤسسات التي توفر خدمات التأجير.

أعلى قيمة في عمليات التمويل التأجيري الشهرية خلال الفترة (2017-2022) كانت سنة 2017، تحديدا في شهر ديسمبر وقد وصلت إلى 3939095 مليار دينار تونسي، بينما أدنى قيمة لعمليات التمويل التأجيري في تلك الفترة وصلت إلى 3187308، كان ذلك في شهر جوان من عام 2020 الذي شهد بداية الأزمة الصحية العالمية كوفيد. يمثل الشكل الموالي تطور إنتاجية قطاع التمويل التأجيري المعبر عنه بنسبة التكلفة إلى الدخل خلال الفترة (2018-2021)

الشكل 4: تطور إنتاجية قطاع التمويل التأجيري في تونس خلال الفترة (2018-2021)



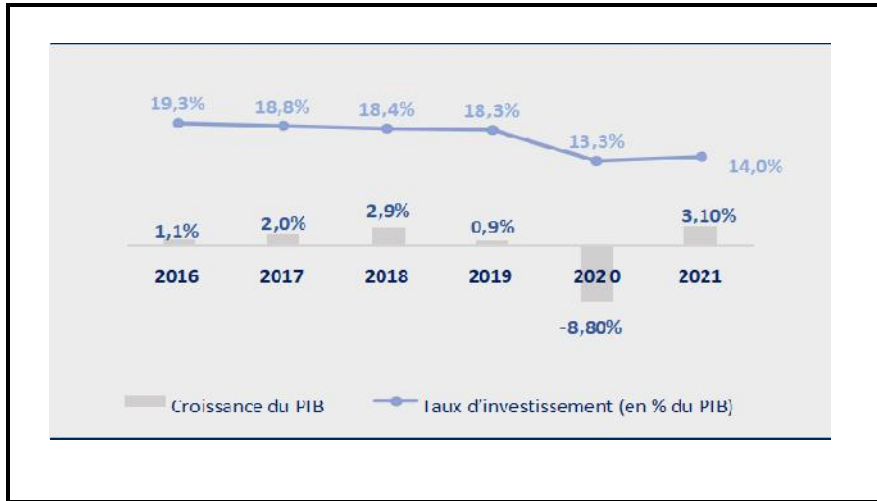
المراجع: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (MAC SA– Intermédiaire en Bourse, 2022, p. 4)

نلاحظ من الشكل الموالي أن نسبة التكلفة إلى الدخل لقطاع التمويل التأجيري ككل (moyenne secteur) كانت مرتفعة بشكل كبير خلال سنة 2019 والتي وصلت إلى 57.4% وهذا مؤشر سلبي، لكن انخفضت قليلا لتصل إلى 51.90% سنة 2020.

وحسب تقرير البورصة، فقد خضعت إنتاجية القطاع للاختبار مرة أخرى في عام 2021. وعلى الرغم من كل الصعوبات، تحسنت نسبة التكلفة / الدخل بشكل ملحوظ بمقدار 7.3 نقطة من 51.3% إلى 44%، مدعومة بزيادة الإنتاج والتحكم في تكاليف التشغيل. (MAC SA– Intermédiaire en Bourse, 2022, p. 4)

ويمثل الشكل 5 مدى مساهمة التمويل التأجيري في الاستثمار والنمو الاقتصادي في تونس:

الشكل 5: مساهمة قطاع التمويل التأجيري في المشاريع الاستثمارية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2016-2021)



المراجع: (L'agence Ecofin)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تونس حققت نموا اقتصاديا بنسبة 3.1 % في عام 2021 بفضل زيادة المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف قطاع التأجير، حيث بلغ معدل المشاريع الاستثمارية 14 %، يرجع ذلك إلى دعم الدولة لذلك القطاع التمويلي والاستجابة السريعة للصدمات الاقتصادية، ذلك بعدما شهدت تونس الركود التاريخي بنسبة 8.8 % في نهاية عام 2020، ذلك الركود يرجع إلى انخفاض معدل المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع التي مولها قطاع التمويل التأجيري بشكل خاص حيث وصل هذا المعدل إلى 13.3 %. يعود ذلك إلى الأزمة العالمية الصحية كوفيد والنقص الكبير في السيولة التي عانى منها قطاع التمويل التأجيري في تونس.

كما يجدر الإشارة من خلال الشكل إلى أن تونس شهدت أكبر نمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) سنة 2018 وقد بلغ 2.9 %، بينما وصل معدل الاستثمار 18.4 % في تلك السنة.

وفقاً للمعهد الوطني التونسي للإحصاء INS، يبقى هذا التسارع الظاهر للنشاط الاقتصادي لا يزال بحاجة إلى التأكيد، بقدر ما يستفيد النمو بشكل أساسي من الانتعاش الظرفي للإنتاج في قطاعات الاستخراج (المناجم والنفط والغاز)، بينما يظل النشاط بطيئاً في الصناعات التحويلية (باستثناء فروع الصناعات التحويلية لفروع الفوسفات)، معتدلاً في الخدمات التجارية ومنخفضاً في الزراعة (-4.2 %). لم تستأنف تونس بعد وتيرة الاستثمار المعتادة، حيث كان معدل الاستثمار 14 % في نهاية عام 2021 (رقم تقديري)، مقابل 13.3 % في عام 2020، بينما يتجاوز 18 % في نهاية السنوات 2017-2018. مع ذلك، كان قطاع التأجير قادراً على الاستفادة من استئناف بعض الأنشطة، وخاصة تأجير السيارات والخدمات بشكل عام. (MAC SA- Intermédiaire en Bourse, 2022, p. 2)

أشار وزير الاقتصاد والتخطيط التونسي إلى أن الاقتصاد التونسي يحتاج إلى مصادر تمويل إضافية، بسبب عدم قدرة البلاد على الادخار المحلي بشكل كاف لتلبية حاجيات الاستثمار والحاجة إلى مصادر تمويل إضافية. (جريدة الصباح، 2025) وبما أن التمويل التأجيري أداة مهمة لتلبية احتياجات الاستثمار، فإن دعم الدولة لقطاع التمويل التأجيري له دور فعال في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في تونس.

ساهم قطاع التمويل التأجيري في تونس في تحقيق انتعاش اقتصادي، ذلك من خلال دعم المشاريع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي للبلاد، حيث أن هذا النوع من التمويل اكتسح الصدارة

بفضل المزايا المتعددة لتلك التقنية التمويلية، خاصة سرعة تنفيذ العمليات والخبرة، كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع التأجير في تونس بدأ عام 1984، من خلال إنشاء شركة تونس للإيجار المالي وبعد 30 عاما شهد هذا القطاع التمويلي نموا مستمرا خاصة في دعم قطاعي الخدمات والتجارة، ثم أصبح ذلك القطاع التمويلي مؤشرا على الصحة الاقتصادية للبلاد. (جريدة الصباح، 2022)

4. خلاصة:

يعتبر التمويل التأجيري أحد أهم التقنيات التمويلية نظرا لقدرته على توفير احتياجات المؤسسات والمشاريع من مختلف الأصول سواء المنقولة أو العقارية، وتهتم دولة تونس بشكل كبير بالاستثمار ودعم قطاع التمويل التأجيري الذي يخضع لمراقبة البنك المركزي، من أجل ضمان نجاح مختلف المشاريع الاستثمارية لما لها من أهمية عظيمة في تحسين الاقتصاد الوطني، وقد توصلنا إلى عدة نتائج واقتراحات كالتالي:

1.4. النتائج:

- تتمتع تونس بمناخ مشجع للمشاريع الاستثمارية بفضل الإطار الاقتصادي الذي اعتمدته؛
- تتميز نشاط المؤسسات المالية النشطة في قطاع التمويل التأجيري بتأثره بالأزمات المالية والصحية، حيث سجلت أعلى نشاط خلال سنة 2017، لكن انخفض خلال (2018-2020)؛
- تحسنت إنتاجية قطاع التمويل التأجيري في عام 2021 على الرغم من كل الصعوبات، حيث كان مقدار التحسن في نسبة التكلفة / الدخل 7.3 نقطة أي من 51.3% إلى 44%، مدعومة بزيادة الإنتاج والتحكم في تكاليف التشغيل؛
- شهدت تونس أكبر نمو في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) سنة 2018 وقد بلغ 2.9 % بفضل زيادة معدل الاستثمار 18.4% في تلك السنة، والذي يرجع الى دعم قطاع التمويل التأجيري الذي مول مختلف المشاريع الاستثمارية؛
- ساهمت المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف قطاع التأجير نموا اقتصاديا حيث بلغ نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) 3.1 % في عام 2021 مقابل الركود التاريخي بسبب أزمة كورونا ونسبة 8.8 % في نهاية عام 2020.
- يتميز نشاط التمويل التأجيري في تونس بمرونته وهذا راجع إلى البيئة المالية والتشريعية التي تشجع استخدامه بفضل دعم البنك المركزي وسرعة استجابته لأي خلل في هذا النشاط؛
- يعد التمويل التأجيري مكملا أو بديلا مناسباً للقروض الكلاسيكية، بفضل قدرته على التمويل الكلي للاستثمارات ومرونته، إضافة إلى مواكبة التطور التكنولوجي، وبالتالي يساعد المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية والنمو.
- ساهمت المشاريع الاستثمارية الممولة بتقنية التأجير وخصوصا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد أساس الاقتصاد التونسي في تحقيق النمو الاقتصادي.

2.4. الاقتراحات:

- ضرورة الابتكار المالي والمصرفي المستمر من أجل تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الاقتصادية؛
- مواصلة تشجيع تقنية التمويل التأجيري في تونس، وضرورة اعتماده كأداة بديلة أو مكملية للقروض الكلاسيكية من أجل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية وتحقيق التنمية؛
- التوجه أكثر إلى آليات الهندسة المالية الإسلامية واستخدام ما يعرف بصكوك الإجارة الإسلامية؛

5. اهو امش و الاحالات:

1.5 المراجع باللغة العربية:

- 1022

- هوارى معراج، و عمر سعيد حاج. (20). التمويل التاجيري: المفاهيم والأسس (المجلد 1). الأردن، عمان: كنوز المعرفة، صفحة 62.
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية. (بلا تاريخ). الإطار الاقتصادي في تونس. تونس. تاريخ الاسترداد 3 7, 2023، من <https://www.apia.com.tn/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.html>

2.5 المراجع باللغة الأجنبية:

- Valencia, walter A., Chávez, O. C. M., & Carhuancha, M. G. L. (2020). Investment projects: definition from the process perspective. *Journal of Management*, 36(66), p. 166.
- L'agence Ecofin. (13, 6 2022). Tunisie : après trois ans de baisse d'affilée, la production du secteur du leasing s'est redressée de 18,7 % en 2021 Consulté le 3 5, 2023, sur : <https://www.agenceecofin.com/finance/1306-98648-tunisie-apres-trois-ans-de-baisse-d-affilee-la-production-du-secteur-du-leasing-s-est-redresse-de-18-7-en-2021>
- MAC SA– Intermédiaire en Bourse. (2022). *Etude du secteur de Leasing*. Département Analyses & Recherches. MAC SA– Intermédiaire en Bourse. Consulté le 9 , 2022, sur <https://www.ilboursa.com/docs/SecteurLeasingMACSA.pdf>
- ZAIDA , H. (2020, 11 18). The leasing as a financing tool for small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria: A case study of the Agricultural and Rural Develop. *Economic Sciences, Management and Commercial Sciences*, (2), p63